نحو فتح الواو لالتقاء الساكنين **قوله** ماسمي به اي ماجعل علما لمذكر او مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل وسياتي ما فيه **قوله** من ذلك الاسم الاشارة راجع لجمع المؤنث وما الحق به **قوله** عن نحو اذرعات عرفات هو علم لموضع الوقوف واستدل على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه **قوله** اذرعات بكسر الراء وقد تفتح قاموس وفي التهذيب النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره وذال اذرعات معجمة **قوله** الشام بالهمز وتركه **قوله** وبعضهم يترك تنوين ذلك الخ حاصله ان العرب اختلفت في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ماكان عليه قبل التسمية ولا يحذف تنوينه لان حقه منع الصرف للتانيث والعلمية اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة وتنوين المقابلة يجامع علتي منع الصرف كما يجي بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة الفصحى وبعضهم يعربه على ماكان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتانيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف في الصورة وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره وينصبه بالفتحة مراعاة للتسمية واذا وقف عليه قلب التاء هاء فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه قال الشيخ في التصريح وهذا المسلك يشير بتداخل اللغتين فانه اخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين قال الشنواني وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكر كان ... يسمى رجل بمسلمات انهم يصرفونه انتهى قال شيخنا لا يقال ينبغي انه لا فرق نظرا للتانيث اللفظي بالتاء لانا نقول قد صرحوا بان مثل هذه التاء ليست للتانيث وبان تاء التانيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب في الوقف هاء وهذه يوقف عليها بالتاء اي على الراجح وبذلك يعلم ان ما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل بهندات علما رجلا او امراة فيه نظر الا على قول غير الجمهور انها كهاء التانيث **قوله** ورووا بالاوجه الثلاثة فروي اذرعات بالفتح على منع الصرف كفاطمة واذرعات بالكسر بلا تنوين على اللغة الوسطى واذرعات بالتنوين والكسر على اعرابه اصله **قوله** قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته وهو من قصيدة طويلة من الطويل واولها الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي **قوله** تنورتها اي نظرت بقلبي لابعيني الى نارها لشدة شوقي اليها وانا بالشام وجملة واهلها بيثرب حالية وكذا جملة ادنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وقد ورد النهي عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب وهو اللوم واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قال من المنافقين وادنى دارها مبتدا ونظر عالي خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا اي نظر ادنى دارها او الخبر اي ذو نظر عالي والمعنى ان نظر الاقرب من دارها الي نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها قال شيخنا عبد الله الدنوشري المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عالي اي الراي اذا اراد ان ينظر الى دارها فلا بد ان ينظر في محل عالي فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن ادنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال

قوله

[4] وهو في الاصل جمع عرفة وقال الفرا لا واحد له وقول الناس نزلنا عرفة ليس بعربي محض ورد بان في الحديث الحج عرفة وعرفة كلها موقف في الاصل فليتامل صح

[3] اي بيبقيد صح

[3] قال الاشموني في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر نائبة عن الفتحة لانه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتانيث انتهى صح

[6] والوجه الاخير من هذه الثلاثة منعه البصريون وجوزه الكوفيون والحق مع الكوفيين لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه فتامل قاله الصبان صح

قوله الباب الخامس الخ لما فرغ المص من بيان جمع المؤنث وما الحق به شرع يذكر الباب الخامس منها وهو ما لا ينصرف فقال الباب الخامس الخ **قوله** ما لا ينصرف اي ما يصدق عليه ما لا ينصرف هو الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهو التنوين او غير ذلك **قوله** وهو ما اي اسم معرب بالحركات قال الرضي وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو احمدان ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعرب اعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر **قوله** علتان اي شيئان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين فلو يشكل اذا صرف والعلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع او واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل واراد بالعلة ما يشمل العلة التامة والناقصة ويدخل في التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وما جمع بالف وتاء مزيدتين علما كاذرعات وما جمع بواو ونون علما لمؤنث كمسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل في علتين كما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجي فلم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة **قوله** من تسع حصر العلل في التسع استقرائي وقد جمع هذه العلل بعضهم بقوله جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وجمعها ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتي شرح ذلك في باب معقود له **قوله** كاحمد فان فيه العلمية ووزن الفعل **قوله** تقوم مقامهما اي مقام العلتين في منع الصرف **قوله** كمساجد اي مساجد ونحوه مما كان على صيغة اي هيئة منتهى اي اقصى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى بعد حصوله على هذه الصيغة وانما قام هذا الجمع مقام علتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه اقصى بمنزلة علة اخرى وضابطه كل جمع تكسير بعد الف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة اوسطها ساكن كمصابيح وسياتي تتمته في بابه **قوله** وصحراء اي صحراء ونحوه من كل ما فيه الف التانيث الممدودة وهي الف بعدها الف فتنقلب همزة وانما قامت هذه الالف مقام علتين لانها بمنزلة تانيثين وصحراء اسم للفضاء الواسع **قوله** فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا نقض بما سمي به مؤنثا من الجمع بالالف والتاء وما الحق

[3] وحيح عند المحققين لوجوه منها انه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى التصويت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع او المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع انه لا جر فيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذي بمعنى التصرف والتقلب في الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه امكن اي اشد تصرفا في حركات الاعراب من غير المنصرف ونوزع فيه بانه اذا سلم انه مشتق من التصرف في الجهات مع امكان منعه لكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه به في الحركات صح

ذكر الباب الرابع من ابواب البناية وهو صح